الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق: (مخطط العقيد لطفي، برنامج طرابلس، وثيقة اتفاقية إيفيان)

The Economic Issue, The Charters of the Revolution, Colonel Lutfi's plan, Economic program

[أ] بن عتو رضا ، [ب] أد. بن يوسف تلمساني
[أ] طالب دكتوراه، سنة ثالثة تخصص تاريخ الثورة الجزائرية1954 -1962 جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة Redha-benattou@hotmail.com
[ب] أستاذ التعليم العالي

ملخص

كان من أهداف جبهة التحرير الوطني تحطيم نظام الإستعمار الفرنسي وأول شيء قامت به من أجل تحقيق هذا الهدف هو القيام بدراسة معمقة لهوية هذا النظام وأبعاد وجوده، وخرجت في الأخير بأنه إحتلال عسكري وإستعمار إستيطاني يحاول الحفاظ على مركزه والحفاظ على مصالحه الأساسية الذي وضع نظام إداري (الإدارة المباشرة) وعمل على تخريب إقتصاديات البلاد، اكتست الثورة الجزائرية منذ بدايتها طابعها الشعبي حيث سعت إلى هدم النظام الإستعماري من جذوره، ولعل الجانب الإقتصادي إعتبر البنية الأساسية لهذا النظام فقد ركزت جبهة التحرير الوطني على تحرير الإقتصاد الوطني من قبضة الإدارة الفرنسية.

إذا ما حاولنا القيام بتحليل مواثيق الثورة الجزائرية لإكتشاف النظرة الإقتصادية للجزائر، سنلاحظ أنها تطرقت وبصفة واضحة للإستراتيجية التي سوف تتبعها، تعتبر مواثيق الثورة المنهاج الذي سوف تسير عليه جبهة التحرير الوطني وكذا جيش التحرير وبالتالي فإن بنودهتعتبر مصدرا مهما إذا ما أردنا معرفة موقف الثورة من نشاط الكولون الاقتصادي بالجزائر وكذا البرنامج الإقتصادي للجزائر بعد الإستقلال.

شكلت المسألة الإقتصادية محور إهتمام جبهة التحرير الوطني منذ إنطلاق الثورة المسلحة إلى غاية الإستقلال وقد عبرت عن ذلك صراحة من خلال مواثيقها التي كانت تصدرها حيث أخذت حيزا هاما من برنامج هذه المواثيقعلى غرار برنامج طرابلس وكذا إتفاقية إيفيان.

كما عبرت القيادة الثورية عن إهتمامها بالجانب الإقتصادي فلم يقتصر دورهم على قيادة الحرب فقط، وإنما سعت إلى تصور الجزائر ما بعد الإستقلال وإعطاء نظرة إستشرافية للمستقبل، ومن بين هذه القيادات نجد العقيد لطفي الذي أعد مخططا إقتصاديا شاملا للجزائر وضع فيه الخطوط العريضة للوجه الذي يتوجب على الجزائر أن تسلكه.

ومن هذا المنطلق فقد أخذنا ثلاث وثائق لدراستها من أجل إبراز التصور الإستشرافي للإقتصاد الجزائري ما بعد الإستقلال وهي : مخطط العقيد لطفي، اتفاقية إيفيان، برنامج طرابلس 1962.

الكلمات الدالة : المسألة الاقتصادية، مواثيق الثورة، مخطط العقيد لطفي، البرنامج الإقتصاي، جبهة التحرير الوطني.

Abstract

One of the objectives of the National Liberation Front was to destroy the French colonial system. The first thing to achieve this goal was to conduct an in-depth study of the identity of this regime and the dimensions of its existence. But it has figured out that it is a military occupation and colonial colonization trying to preserve its status and its basic interests. The Algerian revolution has taken its popular character since its inception and sought to destroy the colonial system from its roots.

The economic aspect is considered the infrastructure of this system. The FLN focused on liberating the national economy from the grip of the French management. As a matter of fact If we try to analyze the charters of the Algerian revolution to discover the economic outlook of Algeria, we will notice that it has clearly dealt with the strategy that will follow. The charters of the revolution are the curriculum that will be followed by the National Liberation Front and the Liberation Army and therefore its items are concidered as an important source if we want to discover the position of the revolution towards The economic colonization of Algeria and the economic program of Algeria after independence. Since the beginning of the armed revolution until independence, the economic issue has been the focus of the FLN's interest. This has been expressed explicitly through its charters, which have taken an important part in the program of these nationalities, such as the Tripoli Program and the Ivorian Agreement. The revolutionary leadership also expressed its interest in the economic aspect, not only to lead the war, but also to envision post-independence Algeria and to give a forward-looking view of the future. Among these leaders is Colonel Lotfi, who prepared a comprehensive economic plan for Algeria, to follow thé right path. In this sense, we have taken three documents to study in order to shed light on the vision of the post-independence Algerian economy; that are: Colonel Lutfi's plan, the Evian agreement, Tripoli 1962.

Keywords: *The economic issue, The Charters of the Revolution,Colonel Lutfi's plan,Economic program, National Liberation Front.*

مقدمة

شكلت المسألة الإقتصادية نقطة جدال بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني أثناء المفاوضات التي سبقت إعلان الإستقلال لما تشكله هذه المسألة من أهمية قصوى لكلى الطرفين، ولم يكن إهتمام جبهة التحرير الوطني بالجانب الإقتصادي وليد المفاوضات بل تعداه إلى ما قبل ذلك من خلال برامج الأحزاب السياسية خلال الحركة الوطنية ومن ثم الثورة المسلحة.

خلال الثورة لم تجد جبهة التحرير الوطني أفضل وسيلة لإبلاغ برنامجها الإقتصادي من المواثيق التي تصدرها،حيث كانت هذه المواثيق دستور يجب العمل به، وجاءت على حسب تقدم الثورة وتطورها وقد تطرقت إلى مختلف المجالات التي تطرح على الساحة في الجزائر من الأمور العسكرية والسياسية المتعلقة بالإستقلال والتحرر إلى الأمور الإقتصادية التي ترتبط بمصالح الجزائر الإقتصادية التي إستحوذ عليها الكولون أو برنامج الجزائر الإقتصادي بعد الإستقلال، وخصوصا تلك الوثائق الثورية التي إنبثقت عن الربع الساعة الأخير من إستقلال الجزائر وأقصد بها إتفاقية إيفيان وكذا برنامج طرابلس، لتكمله كذلك مذكرات القيادة الثورية والتي إهتمت بالجانب الإقتصادي للجزائر وتصور المخطط الذي ينبغي عليها إتباعه، فنجد العقيد لطفي الذي أعد مخططا إقتصاديا شاملا.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو الوجه الإقتصادي الذي تصورته هذه الوثائق لجزائر ما بعد الإستقلال ؟.

1ـ مخطط العقيد لطفي

دغين بن علي المدعو العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة التاريخية ومن القادة الأوائل في إشعال فتيل الثورة بها، لم ينحصر عمل العقيد في الجانب العسكري فقط بل كرس أيضا جزءا من جهاده إلى الكتابة، حيث دون مخطوط من حوالي 199 صفحة وهو عبارة عن دراسة إجتماعية إقتصادية للجزائر ما بعد الإستقلال، ظهر المخطوط إلى العلن سنة 2007م حيث كان بحوزة المجاهد عبد الغني عقبي المدعو عمار وهو من مجاهدي منطقة تلمسان، شكلت هذه الوثيقة دراسة إقتصادية شاملة ودقيقة، فيها الخطوط العريضة للوجه الإقتصادي الذي يتوجب على الجزائر المستقلة أن تسلكه.

أ- تطوير الزراعة في الجزائر

ركز العقيد على الجانب الزراعي بشكل كبير حيث إعتبر بأن تطور الإقتصاد مرهون بتطوير الجانب الزراعي والفلاحي، ولتحقيق هذا التطور لا بد من إستغلال كل الثروات الباطنية الغير مستغلة إلى الآن بوضع برنامج محدد قائم على:

1- إعادة تشجير 5000 ألاف هكتار من الأراضي.

2- توسيع الزراعة والمراكز الفلاحية الجديدة.

3- المكننة، وإحياء تربية المواشي

4- الإستثمارات ورفع عدد العاملين في هذا القطاع.

وفي دراسة أجراها العقيد بأنه بعد كل هذا يمكن أن ترتفع نسبة الإنتاج الفلاحي حوالي 75 بالمئة في مدة خمس سنوات وبنسبة 150 بالمئة في مدة 10 سنوات[1].

كما دعى العقيد لطفي إلى إستخدام نظام محدد في الري وهو التقطير أو ما عرفه في مخططه ب " system de goutte a goutte"[2]، حيث أشار أنه في فترة عشر سنوات القادمة يمكن استصلاح حوالي 6 ملايين هكتار من الأراضي مع تخصيص حوالي 2 مليون هكتار منها لإدخال هذا النظام الجديد وهو التقطير[3].

ب- الثروة المائية

قدم العقيد لطفي دراسة مفصلة لهذا الجانب لأن تطور الزراعة في الجزائر مرهون بتوفر الثروة المائية، وركز على ثلاث نقاط رئيسية:

1- المياه الجوفية.

2- المسطحات المائية المنتشرة في الصحراء الكبرى للجزائر

3- السدود والطاقة الكهرومائية[4].

ج- الثروة الطاقوية

قسمها العقيد إلى: النفط، الفحم، الغاز، الحديد[5]، وقد تطرق إلى الغاز بدراسة مفصلة وإعتبره مستقبل الجزائر وهو ما يؤكد النظرة المستقبلية السليمة للعقيد[6]، كما إستهدفت هذه الدراسة المخزون الطاقوي للجزائر وتوزعها عبر الأقاليم، وأخذ بالدراسة منطقة الشلف " orleansville"[7] كنموذج.

كما ذكر كذلك بأن الصناعة في الجزائر مرهونة ب الثروات الطاقوية والمعدنية، حيث تنبأ بأنه من الممكن أن تتطور الصناعة الجزائرية 4 مرات في مدة 10 سنوات، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتخلص من الهيمنة الفرنسية في هذا المجال[8].

د- النظام النقدي والمالي

من الأمور التي تطرق إليها العقيد في مخططه هو العملة الوطنية، بإعتبارها جزءا من النظام الإقتصادي الجزائري ورمزا للسيادة الوطنية، لذلك دعى إلى ضرورة الحفاظ عليها من التآكل والإنهيار وتخليصها من التبعية للنظام الإستعماري القديم، كما حذر من منطقة الفرنك وما يصاحبها من قيود مالية وجمركية قد تفرضها فرنسا على إقتصاد الجزائر، وأما التبعية النقدية فإنه أمر أخطر من السابق لأن هذه التبعية لم تأتي بموافقة الجزائر وإنما جاءت بإستخدام القوة[9]، وتعويضها بالإنظمام إلى المنظمات الإقتصادية العالمية الكبرى[10].

2- إتفاقية إيفيان1962

جاءت إتفاقية إيفيان بالأساس لرسم معالم الدولة الجزائرية وكيف ستتعامل مع فرنسا بعد الإستقلال وفي جميع الميادين بما فيها الجانب الاقتصادي الذي حضي بإهتمام كبير بين المفاوضين.

أ- المسألة الزراعية

إتخذت جبهة التحرير الوطني مسألة إسترجاع الأراضي الزراعية من الكولون وإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين قاعدة صلبة ترتكز عليها في مطالبها الاقتصادية[11]، حيث جاء في المادة (19) من الإتفاقية أن العقار التابع للدولة الجزائرية ينتقل إلى الدولة الجزائرية[12]، وهذا معناه أن الأراضي الزراعية التي كانت تابعة من قبل للكولون تنتقل وبصفة آلية إلى الدولة الجزائرية لإعادة توزيعها على الفلاحين الجزائريين وتحقيق مشروع الإصلاح الزراعي.

وجاء في الإتفاقية لمحة عن الإصلاح الزراعي حيث جاء في الباب الرابع بند إمكانية أن تقوم فرنسا بتقديم مساعدات خاصة للجزائريين في تهيئة أراضيهم ويعتبر هذا بمثابة تعويض عن ممتلكات الرعايا الفرنسيين[13]، وفي نفس المادة المذكورة سابقا لم تهمل الإتفاقية المؤسسات العامة والشركات التابعة للمزارعين الأوروبيين سابقا فإنها تأخذ نفس حكم العقار أي تعود تلقائيا للدولة الجزائرية للتصرف فيها[14].

وفي نفس الوقت ستحترم الجزائر المصالح الفرنسية والحقوق المكتسبة للأفراد وحماية حقوقهم الملكية وذلك بمصادرة أملاك الفرنسيين مع تقديم تعويض عادل لهم، في المقابل تمنح فرنسا مساعدتها الاقتصادية للجزائر[15]، وهذه النقطة بالتحديد وضع لها باب كامل داخل الإتفاقية عنون ب " ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة " حيث تتعهد فرنسا تقديم مساعدات للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين خصوصا في الجانب الزراعي[16].

ب- المسألة المالية

تتعهد الجزائر بالإلتحاق بمنطقة الفرنك، وتمنح للشركات الفرنسية خاصية إستغلال ثروات باطن الصحراء والحفاظ على مصالح الشركات الفرنسية في الصحراء[17].

وجاء هذا البند في باب كامل عنون ب " إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي "، وإندرج في هذا الباب أغلب الميادين الخاصة بالجانب الاقتصادي التي تخص فرنسا والجزائر نلخصها في النقاط التالية:

- تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

- تتعهد فرنسا بالمقابل بتقديم معونتها، وستربط البلدين علاقات ممتازة في مجال النقد والمبادلات.

- ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية والمالية للمساهمة بصفة مستديمة في إستمرار التنمية الاقتصادية للجزائر[18].

- تقع المبادلات التجارية في إطار إستقلال الجزائر التجاري والجمركي وعلى أساس تبادل المصالح والمنافع.

- نظام الأفضلية الجمركية او الإعفاء من ضريبة الجمارك.

- سهولة تصريف المنتجات الجزائرية في فرنسا عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار[19].

ج- المسألة الطاقوية

ركزت فرنسا على هذا الجانب كثيرا حيث خصصت له ثلاث أبواب كاملة داخل الإتفاقية، وركزت على ثلاث نقاط رئيسة وهي:

- الغاز وحرية فرنسا الاستثمار في هذا الجانب مع ضمان الجزائر لسلامة حقول فرنسا في الصحراء.

- المواد المعدنية الأخرى وتأخذ فرنسا نفس إمتيازاتها الخاصة بالغاز.

- تأسيس هيئة فرنسية جزائرية لإستثمار ثروات الصحراء[20].

هذه هي أبرز البنود من الجانب الاقتصادي التي إرتكزت عليها إتفاقيةإيفيان ونلاحظ منها أنها جاءت لتنظم الحياة الاقتصادية بين فرنسا والجزائر في إطار محدد يضمن حقوق البلدين ومن الملاحظ كذلك أن الجانب الفرنسي ركز على ثروات باطن الصحراء وكذا المساعدات الاقتصادية، أما الجزائر فقد ركزت على إسترجاع العقار وتأميم الشركات التي كانت تابعة للكولون.

3- ميثاق طرابلس 1962

جاءت النظرية الاقتصادية لميثاق طرابلس لجزائر بعد الإستقلال، حيث دعا إلى إقامة إقتصاد وطني[21]، وقبل أن يتطرق الميثاق إلى أسس هذا الاقتصاد فإنه ذكر محاولات فرنسا إحلال سكان أجانب مكان أهل البلاد محاولة منهم لنزع الملكية للأراضي، كما تضمن إحصاءات لمساحات الأراضي التي إستولى عليها الكولون[22].

جاء ميثاق طرابلس تدعيما للأهداف التي تأسست عليها الثورة الجزائرية والتي توعدت النظام الاقتصادي الإستعماري بالاجتثاث من الجذور[23]، وحسبه فإن ذلك لن يتم إلا بواسطة ثورة زراعية أو الإصلاح الزراعي[24]، وجاء في جريدة المجاهد أسس هذا الإصلاح الزراعي الذي يدعوا إليه ميثاق طرابلس فقالت بأن أول هذه الركائز هو العناية بالميدان الفلاحي فالزراعة على حسب الجريدة هي مفتاح التطور، ويكون هذا الإصلاح بمضاعفة وتنويع الزراعة وذلك يعني هدم الأنظمة الاقتصادية القديمة[25]، وكذلك فالإصلاح الزراعي يجب أن يكون بتغيير وإصلاح كامل الأجهزة التي تقوم عليها الزراعة وتوزيع الأراضي وإدخال الوسائل الحديثة.

ولكن فالمشكل الأول الذي يواجه تطبيق الإصلاح الزراعي في الجزائر هي الأرض وبالتالي لابد من إيجاد حلول لها عبر:

1- أراضي الدولة التي تشكل نصف المساحة القابلة للزراعة في العمالات الثلاث وهذا النوع من الأراضي يجب أن تحدد إمكانيته الزراعية قبل توزيعه.

2- أراضي كبار المعمرين فالمزارع الأوروبية الكبيرة يبلغ عددها 8 آلاف مزرعة.

3- أراضي صغار الفلاحين الجزائريين.

4- أراضي البكر التي يجب استصلاحها وجعلها صالحة للزراعة[26].

كما حمل ميثاق طرابلس شعار " الأرض لمن يخدمها " وتندرج دائما ضمن سياسة الإصلاح الزراعي وقد حدد الميثاق مبادئ هذه الثورة في النقاط التالية:

1- الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية.

2- تحديد الملكية حسب نوع المزروع ومردوده.

3- نزع الملكية في الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى[27].

4- مجانية توزيع الأراضي للفلاحين الذين لا أرض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية.

5- تنظيم الفلاحين ضمن تعاونية الإنتاج[28].

6- حضر أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة.

7- إلغاء ديون الفلاحين والخماسين.

8- تقديم المساعدات المادية والمالية من طرف الدولة[29].

كما دعا ميثاق طرابلس إلى تحديث الفلاحة وتنويع الزراعات ومكننتها، وبين أنه لا بد من المحافظة على الثورة العقارية وذلك من خلال إستصلاح الأراضي المنجرفة وإستصلاح أراضي جديدة وتوسيع المساحات المروية، ولم يهمل الميثاق التجارة والصناعة إذ رأى بأنهم هم من يدعمون الثورة الفلاحية، لذلك فقد دعا إلى تطوير المنشآت كدعائم للإقتصاد وذلك بتأهيل وسائل النقل أي مصادر السكك الحديدية والقطارات التابعة للإدارة الإستعمارية وتحسينها[30].

وفي نفس السياق أكدت جريدة المجاهد في تحليلها لهذه الفقرة أن المشاريع الاقتصادية لتكون لها حظ أوفر من النجاح في التطبيق يجب أن تكون واقعية، وبعبارة أخرى يجب أن يكون الهدف من هذه المشاريع هو توفير الرخاء للفرد ولتحقيق هذا التطور الاقتصاد فإنه يجب:

1- تهديم الوضع القديم.

2- وضع أسس للوضع الجديد المطلوب.

3- توفير الوسيلة البشرية التي تحقق كلى المرحلتين[31].

ومن هنا يظهر لنا جليا بأن ميثاق طرابلس قد فصل في مجال الإصلاح الزراعي الذي تم التطرق إليه سابقا في مؤتمر الصومام ولكن بدون تفصيل، فجاء الميثاق ليضع الخطوط الذي يجب أن

يسير عليها هذا الإصلاح الزراعي.

إن ميثاق طرابلس إهتم بالزراعة وذلك يظهر جليا من خلال البرنامج الذي وضعه ف 90% منه عبارة عن بنود تمس الجانب الزراعي، كما أنه إهتم بالفلاح نظرا للمجهودات التي بذلتها هذه الفئة خلال الثورة الجزائرية حيث وعدهم بتحقيق لهم الرخاء بتوزيع الأراضي المجانية عليهم تدعيما للثورة الفلاحية.

ومن هنا نتأكد بأن الزراعة هي المجال الاقتصادي الوحيد الذي حظي بمعالجة تكون مفصلة نظرا لأهمية هذا الجانب كما أن الحرب الاقتصادية سوف نرى أنها تمس الأراضي الزراعية فيما سوف يصطلح عليه بحرب .

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الإستنتاجات:

- عبرت مواثيق الثورة الجزائرية صراحة عن البرنامج الإقتصادي لجبهة التحرير الوطني حيث أخذت حيزا كبيرا من برنامجها، وخاصة النظرة الإقتصادية للجزائر ما بعد الإستقلال.

- ركزت وثيقتي إيفيان وطرابلس على نقطتين رئيسيتين في برنامجها الإقتصادي، الأول قائم على تحرير النظام الإقتصادي من الإدارة الفرنسية دون المساس بالإتفاقيات المبرمة بين الطرفين، والثانية بناء إقتصاد جزائري قوي قائم بالأساس على الزراعة وهو ما حاول برنامج طرابلس توضيحه.

- تميز مخطط العقيد لطفي بالنظرة الإستشرافية السليمة للإقتصاد الجزائري ما بعد الإستقلال حيث نجد في مذكراته أنه ركز كثيرا على مجال الطاقة وبالأخص الغاز، وهو البنية الرئيسية للجزائر في القوت الراهن، كما ركز كثيرا على الزراعة وذلك لما تملكه الجزائر من مؤهلات في هذا الجانب.

وفي الأخير يمكن الخروج بخلاصة لما احتوته الوثائق المدروسة من نظرة اقتصادية، ركزت الوثائق على الزراعة وتطرقت أنه لا يمكن للجزائر أن تتطور اقتصاديا إلا بتطوير الزراعة، ومع أزمة البترول التي تعيشها الجزائر في الوقت الحالي فإنه من الممكن العودة إلى هذه الوثائق بالخصوص مخطط العقيد لطفي وتطبيق مخططه والاهتمام بالزراعة لأنها الثروة الأهم في الجزائر.

الهوامش

1- Approche du développement économique future de l'algerie par le colonel lotfi, impression A.N.E.P, 2009, p-p 59-65.

2- Bellahsene bali, le colonel lotfi (ecrits, temoignages et documents), thala edition, 2 eme edition, 2015, p.135.

3- ip id, p.136.

4- Approche du développement économique..., op cit, p.75

5- Bellahsene bali, op cit, p.139.

6- ip id, p.139.

7- ip id, 139

8- Approche du développement économique..., op cit, p.107.

9- ip id, p.p 231.232.

10- Bellahsene bali, op cit, p. 154.

11- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 830-1962،ج2، منشورات وزارة المجاهدين، 2008،ص430.

12- journal officiel de la république français, année 94-n : 67, mardi 20 mars 1962, p.3026.

13- ibi d, p.3025.

14- ib id, p.3026.

15- benyoucef ben kheda, les accords d'évian, office des publications universitaires, edition 2002, p.68.

16- journal officiel de la république français, op cit, p. 3025.

17- benyoucef ben kheda, op cit, p.p 68.69

18- journal officiel de la république français, op cit, p. 3024.

19- ib id, p.3025.

20- benyoucef ben kheda, op cit, p-p110-113

21- letxtes fondamentaux de la revolution (appel du 1 erenovember 1954, plat-forme de la soumam, tescte du congrès de tripoli, editions A N E P, p.70.

22- عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص ص 426 427.

23- هواري قبايلي، المرجع السابق، ص257.

24- les textes fondamentaux,op cit, p.70.

25- جريدة المجاهد، ج4، ص275.

26- المصدر نفسه، ص284.

27- طالت عمليات المصادرة حتى الملكيات الإقطاعية لبعض الملاك الكبار الجزائريين لكي يتم توزيعها بعد ذلك على الفلاحين والمزارعين الصغار، على أن تكون أسبقية توزيع هذه الأراضي للمجاهدين وعائلات الشهداء، ثم الفلاحين الصغار الأوروبيين إذا ما اختاروا الجنسية الجزائرية. ينظر: هواري قبايلي، المرجع السابق، ص256.

28- les textes fondamentaux, op cit, p. 70-116.

29- عدة بن داهة، ج2، المرجع السابق، ص428.

30- les textes fondamentaux, op cit, p. 70-116.

31- جريدة المجاهد، ج4، المصدر السابق، ص274.